الجمهورية اليمنية
وزارة السياحة

مؤشرات الجذب الإستثماري
للسياحة

www.yementourism.com

مؤشرات الاستثمارات السياحية

لقد أصبحت السياحة من القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني في معظم دول العالم من حيث إسهامها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنشيط ميزان المدفوعات ، وتمويل خطط التنمية ، وتوفير فرص عمل للسكان، ورفع مستوى معيشتهم ، هذا بالإضافة إلى كونها وسيلة للتعارف والسلام بين الدول والشعوب والأفراد. المؤشرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية توحي بإحداث تطورٍ متوالي لحركة السياحة العالمية إذاحتلت السياحة المكانة الأولى في النشاط الاقتصادي العالمي ، وحققت السياحةالدولية في عام ٢٠٠٧م رقم قياسي بلغ ٩٠٠ مليون سائح. فيما ارتفع معدل السائحين بنسبة تزيد عن ٦ ٪ مقارنة بعام ٢٠٠٦ وبارتفاع يصل إلى ٥٢مليون سائح لعام ٢٠٠٧ م.

تؤكد إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة إلي أن أعلى نسبة زيادة كانت في منطقة الشرق الأوسط وبنسبة تصل إلى ١٣٪ تلتها آسيا والبسفيك بنسبة ١٠ ٪ فافريقيا بـ ٨ ٪ ثم الأمريكيتين بما نسبته ٥ ٪ وأخيراً أوروبا بـ ٤ ٪ .

استمرار النمو السياحي للأعوام القادمة على الرغم من كل الأزمات المؤثرة على هذا القطاع ومرد ذلك الى :

- النمو المتزايد لعدد السكان في العالم.
- تزايد أوقات الفراغ.
- تطور برامج الترويج والتسويق.
- تطور وسائل المواصلات.
- ارتفاع مستوى المعيشة في الدول المصدرة للسياح.
- الانفراج الملحوظ في العلاقات الدولية.
- مقتضيات العولمة.

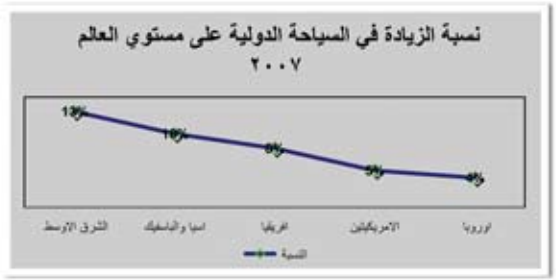

في الشرق الأوسط لاتزال صناعة السياحة وما يرتبط بها من صناعة الفندقة على وجه الخصوص من أسرع القطاعات نمواً في العالم ، وأن معدل نمو الايرادات في الغرف الفندقية في الشرق الأوسط وصل إلى ١٧ ٪ وبمتوسط لاسعار الغرف يقارب الـ ١٥١ $ ، كما أن نسبة الأشغال ارتفعت إلى ٥ ٪ لتصل في عام ٢٠٠٧م إلى ٧١ ٪ في الشرق الأوسط .

اليمن ضمن دول الشرق الأوسط يسعى إلى نيل حصة مناسبة من الحراك السياحي الدولي ، بل أن اليمن بما يتمتع به من موارد سياحية طبيعية وتاريخية يمكن أن يكتسب جانب من سوق الطلب العالمي فالمقومات الطبيعية المتفرد بها قلما تتوفر لغيره من مناطق العالم:

- التضاريس .
- المناخ .
- السواحل النظيفة.
- الشعاب المرجانية .
- المواقع الأثرية والتاريخية.
- الحيوانات النادرة.
- الطيور بأنواعها .
- النباتات والأشجار النادرة.
- الكثبان الرملية.
- الجبال والمحميات الطبيعية.
- الممرات والخلجان البحرية الهادئة ....إلخ.

بالإضافة إلى المقومات السياحية الثقافية بموروث حضاري متفرد.

تشير الإحصائيات السياحية إلى أن اليمن يحقق نسبة نمو في عدد السياح وبأرقام تنبئ بأن قطاع السياحة سيحقق قفزات نوعية في جانب الجذب السياحي على مستوى العالم .

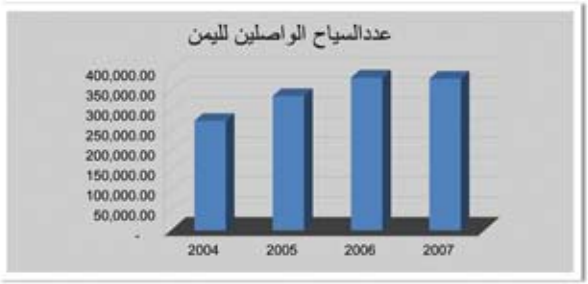

كما أن نسبة النمو في عدد الليالي السياحية وارتفاع مستوى الطلب على الخدمات يؤكد أن اليمن مازالت أحد أهم القطاعات الواعدة ، وأصبحت السياحة أحد أهم المرتكزات الاقتصادية لليمن على المدى الطويل .

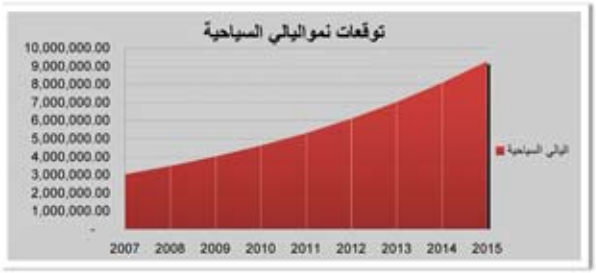

و تشير البيانات و الإحصائيات إلى أن إسهام القطاع السياحي في الناتج القومي المحلي في تنامي مستمر ووصل إلى أكثر من٤٢٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧م مقارنة بـ ٣٠٩ مليون دولار في ٢٠٠٦م و ٢٦٢ مليون دولار في ٢٠٠٥م.

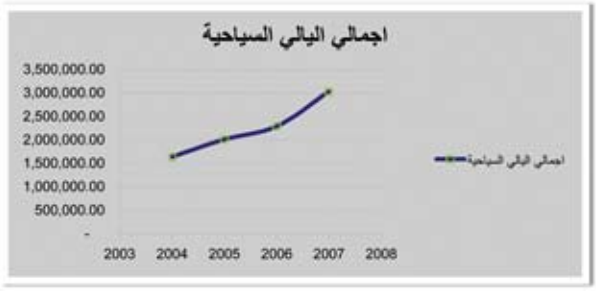

إن إحداث نمو مناسب و متدرج لعدد السياحة الوافدة إلى اليمن (الطلب) سيوفر نصيب متزايد من السياحة الدولية ويسهم في استغلال الإمكانيات السياحية وينمي المنشآت السياحية الإيوائية والخدمية مستقبلاً ، إذ نستهدف نسبة نمو تصل إلى ١٥ ٪ ليصل عدد السياح الي مليون ومائة وخمسين ألف سائح مع نهاية الخطة في ٢٠١٥.

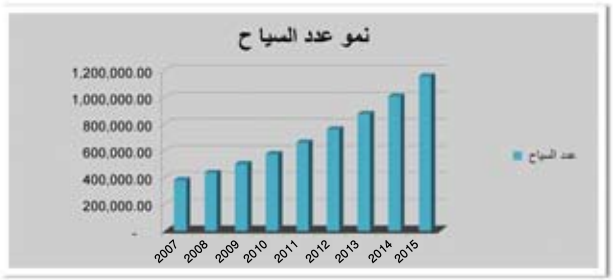

رفع معدلات العائدات السياحية السنوية ليصل إسهام السياحة في الناتج القومي الإجمالي مع نهاية ٢٠١٥ إلى أكثر من مليار وثلاثمائة مليون دولار .

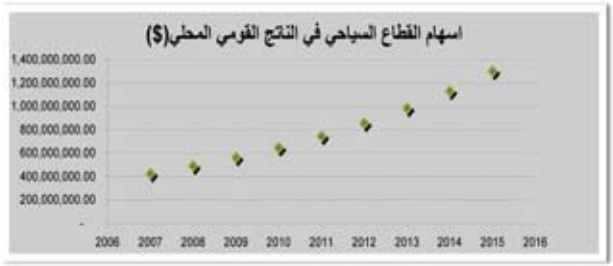

السعي إلى رفع الطاقة الاستيعابية للمنشآت الفندقية والإيوائية من ٢٣,١٨٠ غرفة إلى ٣٣,٥٢٠ غرفة بختلف الدرجات السياحية مع نهاية الخطة وبزيادة تصل إلى ١٠٣٢٠ غرفة ، وبزيادة ما نسبته ٣٠٪ في عدد المنشآت الفندقية والإيوائية ، مع استهداف نسبة نمو في عدد الليالي السياحية لتصل إلى اكثرمن٩مليون ليلة سياحية في نهاية عام ٢٠١٥ ، و رفع متوسط الاشغال للمنشآت الفندقية والإيوائية إلى أكثر من ٦٠ ٪ .

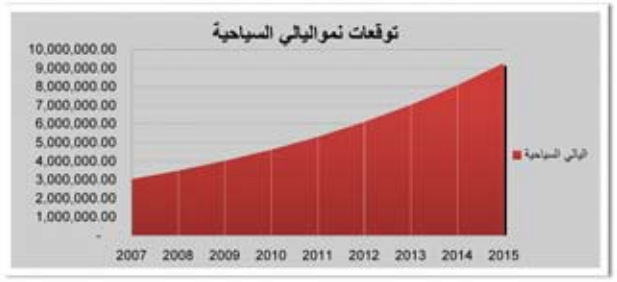

تضمن البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية والمصفوفة التنفيذية للبرنامج المقر من مجلس الوزراء، جملة من المهام الهادفة لتحقيق تلك الغايات والتطلعات بالتالي سعت وزارة السياحة إلى تنفيذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى:

استكمال التشريعات السياحية وتحديث ما يتطلب تحديثه ، حيث تم الانتهاء من إصدار اللوائح التشريعية التالية :

- لائحة المواصفات والمقاييس للمنشآت السياحية.
- لائحة مزاولة المهن لوكالات السياحة والسفر والمنشآت.
- لائحة تنظيم الأعمال الفندقية والمنشآت الإيوائية والمطاعم والمنتزهات .
- لائحة تنظيم مهن الإرشاد السياحي والمرشدين السياحيين.
- لائحة تنظيم استخدام وسائل النقل السياحي.
- لائحة تنظيم الغوص والسياحة البحرية.
- لائحة تنظيم المهرجانات والمعارض السياحية.
- لائحة تنظيم إصدار الأدلة السياحية والمطبوعات الترويجية السياحية.
- اللائحة التنظيمية لوزارة السياحة.
- اللائحة التنفيذية لقانون الترويج السياحي.
- إعداد قانون السياحة البديل وإقراره من المجلس الأعلى للسياحة تمهيداً لاستكمال الإجراءات الدستورية حيث يعد القانون الجديد للسياحة نقلة نوعية في الانفتاح على أنماط سياحية جديدة كالسياحات البيئية وسياحة المغامرات والتشريع المتصل بالسياحة الإلكترونية ونظام اقتسام الوقت .....إلخ.

- تطوير البناء الهيكلي المؤسسي للإدارة السياحة بما يحقق فعالية عالية في التخصص النوعي للنشاط السياحي.
- العمل علي بناء قاعدة معلومات سياحية متكاملة تعتمد على وحدات وأنظمة وشبكات ومهارات مدربة متخصصة لما من شأنه الدقة في المعلومات السياحية واحتساب العائدات السياحية وتأثيراتها.
- تنفيذ المسح السياحي النمطي للمنشآت الخدمية السياحية في الجمهورية وطاقتها الخدمية والقوى العاملة فيها .
- الشروع في تنفيذ مسح الإنفاق السياحي وإعداد الدراسات التفصيلية المتصلة بمعوقات السياحة الداخلية كمدخل لتصحيح أى اختلال يعوق نمو السياحة الداخلية .
- إيجاد آلية الرقابة والإشراف على جودة الخدمات من حيث مطابقتها والمواصفات العالمية ووضع معايير التصنيف والتوصيف للمنشآت السياحية موضع التنفيذ ، وسيتم مع بداية النصف الثاني من هذا العام ٢٠٠٨م (إن شاء الله) .
- تطبيق النظام الآلي في إصدار وتجديد رخص مزاولة المهن لكل الخدمات السياحية.
- وضع سياسات ترويجية طويلة المدى تستهدف تسويق وترويج اليمن في الأسواق الدولية خاصة دول مجلس التعاون والدول العربية ، إذ تشير الإحصائيات والبيانات الخاصة بالقدوم السياحي إلى أن مانسبته ٧٠ ٪ من الحراك السياحي يتم من الأسواق السياحية لدولة الخليج العربي والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص مع عدم إغفال الأسواق الأوروبية والأسيوية في العملية الترويجية حيث تشارك اليمن في أكثر من ١٢ معرض دولي على مستوى العالم .
- الاهتمام بالتوعية والإعلام والإرشاد السياحي لخلق الوعي المجتمعي بأهمية السياحة، وإشراك المجتمعات المحلية في الحراك السياحي بما يساعد علي تنمية السياحة في المناطق المستهدفة.

- الاهتمام بالتأهيل والتدريب السياحي لمستويات الإدارة الحكومية وللقطاع الخاص ، حيث تهدف الحكومة إلى فتح ثلاثة معاهد سياحية فندقية في حضرموت والضالع والحديدة بالاضافة الي المعهد السياحي الفندقي في صنعاء ، والتوسع في فتح كليات تخصصية في الجامعات اليمنية للمساعد على رفد سوق العمل في اليمن بالعمالة الفنية الماهرة والمدربة.
- تنويع المنتج السياحي اليمني بما يمكنه من المنافسة والجذب الذي يزيد من عدد السياح من خلال تطوير أنماط سياحية جديدة إلى جانب السياحة الثقافية التاريخية و ذلك من خلال :
- تشجيع سياحة المهرجانات والمسابقات والمعارض والأنشطة المحفزة للسياحة كمهرجانات التسوق .
- تنظيم السياحة الصحراوية وإدراج أنماط الرياضات الصحراوية في البرامج السياحية.
- تشجيع وتنشيط السياحة البحرية (غوص ، تزلج على الأمواج ، التجديف بالقوارب ...إلخ) وتأهيل بعض الجزر السياحية وفقاً لوظائفها النوعية.
- تشجيع السياحة الجبلية (التسلق ، المشي، الطيران الشراعي.....الخ).
- تنظيم وتنشيط السياحة العلاجية في الحمامات الطبيعية من قبل القطاع الخاص كجانب إستثماري
(تأهيل الحمامات المعدنية).
- الاهتمام بالسياحة الريفية .
- الاهتمام بالصناعات الحرفية والمشغولات اليدوية.
- إيجاد أنشطة وفعاليات سياحية محلية ذات بعد سياحي عالمي .
- إيجاد منافذ عالمية لترويج سياحة المغامرات.
- تحسين الخدمات المساعدة للسياحة على سبيل المثال :
- خدمات المنافذ في المطارات والموانئ والمعابر الحدودية البرية.

- تسهيل منح التأشيرات للسياح والزوار عبر السفارات والمنافذ.
- تحسين وسائل النقل السياحي المختلفة و تشجيع إنشاء شركات النقل السياحي.
- إنشاء الاستراحات على الطرقات والمواقع السياحية وتوفير الخدمات الأساسية في المواقع السياحية.
- الاهتمام بالنظافة العامة.

الاستراتيجية الوطنية للسياحة

إن اعداد إستراتيجية وطنية للسياحة يؤكد على اعتماد التخطيط العلمي كأساس لعملية التنمية السياحية التي تقوم على قاعدة نشاط واستثمار القطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي مسترشدة بالرؤية الاستراتيجية (اليمن ٢٠٢٥م) والخطط الخمسية وبرامج الحكومة وبرنامج رئيس الجمهورية ، ومستفيدين من تجارب الاشقاء والاصدقاء

وبإعتبار وزارة السياحة هي الجهه المسؤولة عن الاشراف والتنسيق والتنظيم والتخطيط السياحي ، والمساهمة في الترويج والتسويق وعرض الفرص الاستثمارية السياحية وتسهيل الإجراءات للاستثمار عبر النافذة الواحدة (الهيئة العامة للاستثمار) , إذ يعد ذلك خدمة للقطاع السياحي وحماية لاستثماره وتعزيزاً للمناخ السياحي الآمن بما يكفل تحقيق المصلحة الوطنية في التنمية الشاملة والتخفيف من الفقر وإستغلالٍ للمقومات السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية والتاريخية وصولا للسياحة المستدامة.

تشجيع الاستثمار السياحي من خلال جملة من التوجهات والإجراءات بهدف

جذب الاستثمارات السياحية إلى بلادنا والتي تضمنتها المصفوفة التنفيذية للبرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية خاصة ما يتصل بالنافذه الواحده اومايتعلق بـــ :

- تخصيص مناطق محدده ذات أولوية من شأنها التنويع من المنتج السياحي:

(شواطئ، جزر، مناطق أثرية تاريخية، صحاري ، محميات بيئية ، حمامات معدنية).

- تأهيل المناطق المخصصة بخدمات البنية الأساسية.
- تجهيز الفرصة الاستثمارية بالمسوحات والدراسات النوعية والترويج لتحقيقها.
- قيام شراكة حقيقية مع القطاع الخاص السياحي والمجتمعات المحلية.
- وتشير الاحصائيات الى ان هناك تطور نوعي وكمي من حيث مستوى وعدد المشاريع السياحية والاستثمارات فيها والمسجلة من خلال الهيئة العامة للاستثمار ، واتجاة عدد كبير من الاستثمارات المسجلة بين عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) نحو مشروعات استراتيجية بابعاد دولية من حيث المستوى وعناصر الخدمات المستهدفة، وتشكل الاستثمارات الخارجية وبوجة خاص العربية منها القدر الاكبر في استهداف هذا النوع من المشروعات السياحية، وما دخول شركات عملاقة كـــ القدرة القابضة والديار القطرية وإعمار وغيرها في استثمارت سياحية

مؤشرات تنامي الاستثمارات السياحية في اليمن خلال الفترة الماضية:

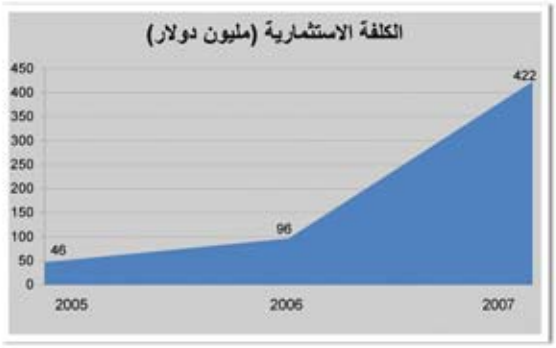

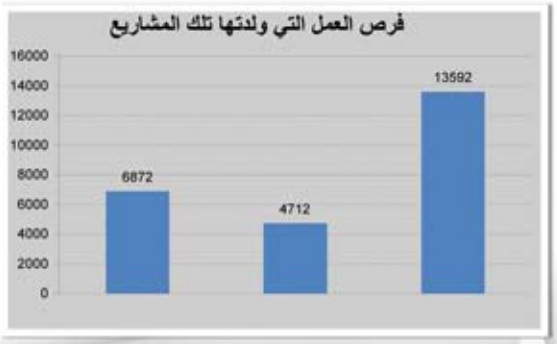

يتمتع المستثمرون في المجال السياحي

طبقاً لا حكام قانون الأستثماربعدد من الأمتيازات والتسميلات والضمانات من أهمها مايلي:-

اولاً: الضمانات والحوافز الاقتصادية:

١ -القيام بادارة مشروعاتهم وفقاً لتقديراتهم وظروفهم الاقتصادية .
٢ - لأيمنح القانون أي جهة حكومية وضع تسعيرة الزامية على منتجات المشاريع الأستثمارية أوتحديد أرباحها .
٣ - حرية تحويل صافي الأرباح الناتجة عن استثمار الأموال الأجنبية في المشاريع الأستثمارية الى الخارج .
٤ - حرية المستثمرين باعادة تصدير راس المال الى الخارج سواء كان عينياً او نقداًعند التصفية.
٥ - الإعفاء الجمركي والإعفائات الضريبية المقدمة للمستثمر تبعاً لطبيعة المشروع

ثانياً : الضمانات القضائية :

١ - لقد اعطى قانون الاستثمار اليمني للمستثمر الحق بتسوية خلافاتة ومنازعاتة التي قد تنشأ بين الحكومة والمستثمر عبر التحكيم بأي من الأساليب التي ضمنها القانون ووفقاً لا ختيار المستثمر
٢ - عدم تاميم المشروعات السياحية او الأستيلاء عليها كما يضمن عدم حجز أموال المشروعات الأستثمارية أو مصادرتها أوتجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها من غير طريق القضاء .
٣ - عدم جوازالغاء أوسحب اي ترخيص منح للمستثمرين أو سحب أي حق ممنوح الأبموجب حكم قضائي .

ثالثاً:الضمانات العامة :

أنضمت الجمهورية اليمنية الى الهيئات الأقليمية والدولية المختصة بهدف تحديد الآليات التي توفر الضمانات للمستثمرين ومشاريعهم وحقوقهم المكتسبة من المخاطر غير التجارية كما تقوم الدولة بتطوير وتحسين بيئة الاستثمار عموماً من خلال منظومة السياست والإصلاحات الإقتصادية والإدارية التي يتم تنفيذها تباعاً لما فيه خلق بيئة مناسبة لجذب وتشجيع الإستثمارات الخاصة المحلية والخارجية ، في كافة المجالات.